

اقتصاد

غاصب المختار
journalist.70@gmail.comزراعة التبغ تعاني كغيرها... وهذا المطلوب لدعمها
فقيه: الإنتاج انخفض من 10 ملايين كيلوغرام إلى مليونين

تعتبر شتلة التبغ اللبنانية رمزا من رموز لبنان الوطنية بسبب انتشارها كشجر الارز في اكثر من منطقة، وكونها مصدر رزق آلاف المزارعين في الجنوب والشمال والبقاع، حيث تقوم برفد الاقتصاد اللبناني، وتعتبر سلعة صناعية من خلال شركة الريجي لتصنيع السجائر والتصدير

آنذاك ان يفرغ هذه القرى من سكانها. وبمجرد ان ينعدم باب الرزق، الذي كان يتمثل بزراعة التبغ بشكل اساسي ورعاية الماشية، كان المواطن يتهجّر تلقائيا. حين كانت اسرائيل تسعى الى ان تكون المنطقة الحدودية مهجورة والارض فيها محروقة. لكن بعد الحرب، واثرا اتفاق الطائف وعناية الدولة اللبنانية بالمزارعين، ارتفع الانتاج الى نحو 5 ملايين كيلوغرام في الجنوب، فيما بقي انتاج البقاع وعكار على ما هو عليه، اي نحو 8 ملايين. لكن حين حصلت سنوات الانهيار المالي، كاد المزارعون ان يتروكوا الزراعة بشكل تام، الا ان الادارة وبسعي منا ومن النقابات، وطبعا برعاية الرئيس نبيه بري والحكومة، تمت العودة شيئا فشيئا الى هذه الزراعة في الجنوب، وصرنا نزيد الكميات كل سنة حتى وصلنا في العام الماضي الى مليوني كيلوغرام.

تعرض موسم زراعة التبغ خلال العامين الماضيين لأضرار وخسائر جسيمة نتيجة الحرب الاسرائيلية على مناطق الجنوب وتهجير سكان المنطقة وتركهم لاراضيهم، وهي أكثر المناطق التي يزرع فيها التبغ. لكنه عاد وانطلق هذا العام في الجنوب وان كميات اقل من السابق، حيث بدأ الشهر الماضي تسلم المواسم من المزارعين في اقصية الجنوب ثم انتقل الى عكار والبقاع، بعدما جرى تقديم موعد تسلم المحصول هذا العام بهدف تمكين الاهالي من الحصول على مستحقاتهم بشكل مبكر، نظرا الى الظروف المعيشية الضاغطة التي يمرّون فيها. "الامن العام" حاورت رئيس نقابة عمال ومزارعي التبغ والتبناك نائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه.

■ بعد الحرب الاسرائيلية على لبنان لا سيما في مناطق الجنوب، كيف تقيم وضع زراعة التبغ في الجنوب والمناطق الاخرى وهل من ارقام عن المساحات المتضررة جراء بالعدوان؟
□ طبعا، بعد الحرب على الجنوب تغير وضع زراعة الدخان او التبغ تغييرا كبيرا، لأن المنطقة الاكثر زراعة كانت المنطقة الحدودية او ما يسمى قرى الحافة. وباللاسف الشديد، تهجر الناس او هجر جزء كبير منهم جلهم من المزارعين، علما ان زراعة التبغ متجذره في الجنوب. وصلت الكميات التي تزرع في الجنوب قبل عام 1973 الى 10 ملايين كيلوغرام، لكنها تراجعت بشكل كبير جدا خلال الحرب. لقد اعتبر اهل الجنوب الموجودين في الشريط الحدودي يوم كان محتلا، ان وجودهم هو عامل وطني ومتجذر، لأن العدو الاسرائيلي كان يريد

■ كم بلغ انتاج التبغ اللبناني هذه السنة، وما هو مردوده المادي؟

□ كان من المفترض ان نسلم هذا العام نحو 10 ملايين كيلوغرام تقريبا، لكن الحاصل ان المزرور بلغ فقط مليوني كيلوغرام او أكثر بقليل. نحن نعتبر ان الاسعار التي يحصل عليها المزارعون هي اسعار منصفة بالتأكيد، لكننا نطالب بأن يكون السعر اكثر بسبب غلاء كل مستلزمات الزراعة، من يد عاملة ومبيدات ومواد كيميائية. يتراوح سعر الكيلوغرام من التبغ مع الدعم، من سبعة دولارات الى ثمانية، مع زيادة دولارين لمزارعي الجنوب لدعم بقائهم.

■ ما هي أبرز المشكلات امام المزارعين لهذا الموسم وكيف تتم معالجتها؟

□ نطالب بالضمان الصحي والاجتماعي للمزارعين، لأنه لا يجوز ان يعطى الزجالون مع احترامنا للشعر اللبناني المحكي، ولا يجوز ان نضمن الصحافيين والمخاتير، فيما يبقى المزارعون في العراء من دون تغطية صحية واجتماعية. كذلك لا يجوز ان ندخل قطاعات، مع تأكيد حقها طبعا، الى الضمان الصحي والاجتماعي، ونهمل عمال الزراعة والعمال في التجزئة وعمال البناء وغيرهم. بالتالي، الصناديق الضامنة لا يجوز ان تكون متعددة، لذا نطالب ببطاقة صحية لكل اللبنانيين حتى يستفيدوا من التقديرات الصحية، وتكون تقديرات وزارة الصحة لكل المواطنين. اما أبرز المشكلات التي يعاني منها المزارعون، فهي القنابل العنقودية التي القتها اسرائيل في حرب



رئيس نقابة عمال ومزارعي التبغ والتبناك نائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه.

العام 2006، حيث رمت عشرات الآلاف من القنابل في الحرب الاخيرة في حقول عدة. وقد اصيب من جرائها أكثر من 450 مواطنا بين شهيد وجريح، علما ان القنبلة العنقودية تتولى القتل العشوائي لكل مظاهر الحياة، من المعوقات أيضا، تقلص الاراضي الزراعية على حساب الهجوم العمراني، علما ان لبنان لا ينتج المواد الكيميائية ومنشطات التربة والمبيدات، فهذه المواد تستورد من الخارج وبالتالي اسعارها بالدولار الأميركي، مما يرتب تكاليف اضافية على المزارع. كذلك يجب ان يكون هناك صندوق للكوارث الطبيعية التي تصيب الزراعة. عموما، يجب أن يكون هناك اهتمام أكبر بالقطاع الزراعي، كإنشاء بنك

تسليف زراعي بفائدة صفر كما هو حاصل في العديد من دول العالم.
■ ما المطلوب لدعم هذه الزراعة؟
□ انا اعتبر انه يجب ان تقوم مشاريع زراعية كبرى على حيازات زراعية كبيرة، ونبدأ بتنوع الزراعات شيئا فشيئا حتى يصبح لدينا مردود زراعي كبير يعني خاصة بالزراعات التي يمكن للبلد أن يستفيد منها وتلائم المناخ المتجدد في لبنان، علما اننا ذاهبون في اتجاه التصحر. كذلك تعزيز برنامج انشطة التنمية الريفية التي كانت تقوم بها مؤسسة الريجي وتم ايقافها في السنوات الأخيرة، وهي تحتاج الى قانون لعودة العمل بها. كذلك المطلوب تعزيز اقية الري

وبرك الجمع وتعزيز الطرق الزراعية الى الاماكن غير المستصلحة فيها الاراضي، وهي تحتاج الى دعم كبير من وزارة الزراعة. ومن المطلوب ايضا اقامة خزانات مياه حتى نستطيع ان نجمع مياه الشتاء للري في الصيف. ولا بد من زيادة ميزانية وزارة الزراعة وايلائها الاهمية الكبيرة، حتى تستطيع ان تقوم بواجباتها على أكمل وجه.

■ ماذا عن عملية تصنيع التبغ في الريجي، كم يبلغ انتاج السجائر؟ والى اي دول يتم تصدير كميات من التبغ والدخان؟

□ تتبع الريجي لوزارة المال كوزارة وصاية، وهي مسؤولة عن زراعة التبغ والتبناك وعن التجارة وكل شيء له علاقة بها، وعن الصناعة التي تطورت منذ عام 2009 حتى الان. كان انتاجنا في العام 2011 نحو 160 ألف صندوق في السنة (تنتجها ادارة حصر التبغ والتبناك)، ليصبح مليون و300 ألف صندوق حاليا، جزء منها السجارة الاجنبية التي يتم ايضا انتاجها في مصانع الريجي. الصناعة مزدهرة وممتازة، وطبعا يتم تصدير جزء من التبغ والدخان اللبناني الشرقي الممتاز، وهو يوضع في التبغ العالمي بنسبة 10%. نستورد كذلك بعض انواع التبغ خاصة "البيرلي والفرجيني" من بعض دول افريقيا والبرازيل للتصنيع المحلي. عملية الصناعة هي عملية معقدة، لكن باتت لدينا مجموعة خبراء ممتازة. كذلك هناك فريق من الجمارك تابع للريجي، يقوم بالحد من التهريب وضبط اي مواد تبغية مهربة الى لبنان، وهو يعمل ضمن الاجهزة الامنية الوطنية المولجة ضبط الحدود والمعابر، مما يعزز مداخيل التبغ والتبناك ويمنع التهريب. ولا ننسى أيضا بأن الريجي ترفد الخزينة اللبنانية بمبالغ كبيرة، وهي نموذج للمؤسسات الوطنية الرائدة. نحن نعلق آمالا كبيرة كذلك على زراعة القنب الهندي الذي نأمل بعد ان صدرت هيئته الناظمة ومراسيمه التطبيقية، في ان يتم تأمين الاسواق اللازمة لبيعه الى المختبرات الطبية العالمية، والاستفادة من هذه الزراعة التي ستدخل الى الخزينة اللبنانية مبلغا يصل الى نحو مليار دولار سنويا. من المعلوم بأن دولا كثيرة تستفيد من هذه الزراعة ضمن القوانين، كالمغرب وست ولايات اميركية والعديد من دول العالم الاخرى.